أبناء محافظة الضالع يؤكدون :

قرار انتخاب المحافظين خطوة جريئة وشجاعة على طريق تطبيق الحكم المحلي واسع الصلاحيات

مع اقتراب اليوم التاريخي لتنفيذ القرار الجمهوري رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٨م لانتخاب محافظي المحافظات التي أصبحت خطوة جديدة في مسيرة التحولات الديمقراطية التي تعتبر ترجمة لبرنامج فخامة الأخ رئيس الجمهورية أصبح اليوم حديث الساعة باعتباره رامياً إلى توسيع نطاق المشاركة وصنع الحياة الديمقراطية التي أسسها فخامة الأخ رئيس الجمهورية في عام ١٩٩٣م بإجراء أول انتخابات برلمانية شاركت فيها جميع الأطياف السياسية في اليمن وتفاعلها مع ذلك.

هذا النزول إلى محافظة الضالع لتغطية المحدث ولنشارك أبناء الضالع ابتهاجهم ونرصد آراءهم وما يعبرون عنه حول الاستعداد والتهيئة للعملية الانتخابية لمحافظي المحافظات في السابع عشر من مايو المقبل.

وقد التقت الصحيفة عدداً من القيادات والشخصيات السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء في المجالس المحلية ومواطنين في المحافظة.

متابعة : مثنى الحضوري – الضالع

مجلس الدفاع الوطني

انتخاب المحافظين خطوة لتعزيز المشاركة الشعبية في الحكم

الديمقراطية الخيار الوحيد لشعبنا نحو تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة

في البداية تحدث – وكيل المحافظة المساعد فضل الشاعري رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة بقوله :

" إن ما تشهده الساحة الوطنية خلال هذه الأيام من إنجاز ديمقراطي كبير يستحق أن يسجل بأحرف من نور عما تم تعديله في انتخاب المحافظين فهذا من الإنجازات الديمقراطية التي تتحقق لشعبنا بين الحين والآخر لإرساء دعائم الحرية والديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار والانتقال بالنظام المحلي من المركزي إلى اللامركزي، وتوسيع صلاحيات السلطة المحلية وتوسيع القاعدة الشعبية ووصولها إلى حكم الشعب نفسه بنفسه بالإضافة إلى دفع التنمية الشاملة من قبل المحافظين ".

أما الأخ : مثنى الوقزة عضو المجلس المحلي لمحافظة الضالع فقد اعتبر " إن انتخاب المحافظين من المكاسب الوطنية الكبيرة التي تحققت لشعبنا اليمني في عهد الوحدة المباركة.. هذا القرار مؤكد لمصداقية برنامج فخامة الأخ رئيس الجمهورية لتطوير النهج الديمقراطي، وتوسيع المشاركة الشعبية وتوفير كل المتطلبات نحو نظام محلي كامل، من وجهة نظري انها خطوة جريئة ومتقدمة ديمقراطياً، وهي من دون شك سوف تؤدي إلى تعميق نظام اللامركزية، الأمر الذي سيؤدي إلى النهوض بعملية التنمية للوحدات.

فيما قال الأخ/ عبد الحافظ متريدة مدير عام مديرية قعطبة:

" في الحقيقة أشعر بالفخر والاعتزاز وأنا أشاطر كل أبناء شعبنا اليمني مواكبة هذا الحدث الديمقراطي الذي تشهده الساحة الوطنية من خلال تفعيل القرار الجمهوري رقم (86) لسنة 2008م المتعلق بانتخاب المحافظين من قبل الهيئات الناخبة في المحافظة والمديريات – ومصدر فخري – أن بلادنا قد وضعت اللبنات الأساسية والمهمة للديمقراطية، واتجهت نحو الانتقال الكامل من المركزية الإدارية والمالية والرقابية، إلى اللامركزية في الحكم المحلي وبتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة الذي اتخذته بلادنا شعاراً وسلوكاً ومنهجاً ".

كما تحدث الأخ : علي مثنى قاسم رئيس اللجنة الثقافية بمكتب الشباب والرياضة:

عن أن " قرار انتخاب المحافظين خطوة نحو حكم محلي واسع الصلاحيات تؤدي إلى المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات على مستوى المجتمع المحلي. ويأتي القرار تنفيذاً لما وعد به فخامة الأخ رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي وهذا سوف يسهم في دفع عجلة التنمية، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في إدارة الشأن المحلي، واتباع الأساليب الحديثة في إدارة شؤون المحافظات بالمشاركة الفاعلة والديمقراطية التي أرسى مداميكها فخامة الأخ رئيس الجمهورية والتي تسير بخطى ثابتة تحظى بإعجاب وتقدير الشعوب التواقة إلى الحرية والديمقراطية على مستوى العالم.

على نفس الصعيد أكد الأخ فضل الصيادي رئيس نقابة المعلمين بالضالع :

" إن ما تشهده الساحة اليمنية هذه الأيام من حراك ديمقراطي نحو الانتقال بنظام الحكم المركزي إلى النظام اللامركزي مالياً وإدارياً. كما إن الإجراءات المتخذة لانتخاب المحافظين لم تأت مصادفة بل متزامنة مع يوم الديمقراطية في اليمن في 27إبريل اليوم المحدد لانتخاب الشعب ممثليه في المجلس التشريعي. ونحن هذه الأيام نشهد تتويجاً للأعراس الديمقراطية بتطوير النظام في تسيير شؤون وطننا كخيار وحيد لا حياد عنه ".

كما أشار الشيخ/ عبدالله محمد الهدالي:

إلى أن " العملية الديمقراطية التي تشهدها اليمن هذه الأيام تؤدي بدون شك إلى تعميق نظام اللامركزية الأمر الذي سيؤدي إلى النهوض بعملية التنمية للوحدات الإدارية والمجتمعات المحلية. ومن ثم الانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات الذي يعد بنداً أساسياً في مبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية بتحويله إلى التطبيق العملي. إن إرساء مبدأ انتخاب المحافظين خطوة جريئة على صعيد الديمقراطية ".

كما لفت المحامي يحيى إدريس:

إلى أن " قرار انتخاب المحافظين من قبل أعضاء المجالس المحلية هو توسيع للمشاركة الشعبية في العملية السياسية والتنموية. فمن الناحية السياسية يعد انتخاب قمة الهرم الإداري في المحافظة مشاركة فاعلة في توسيع نطاق اللامركزية الإدارية. وأيضاً سيعطي دافعاً قوياً للمجالس المحلية لتفعيل دورها في التنمية خلال المرحلة المقبلة التي ستشهد زخماً كبيراً في مسارات بناء اليمن ".

الأخ بهاء محمد محسن رئيس منتدى الشباب بالضالع يقول:

" إن انتخاب المحافظين نقلة جديدة في مسار التحولات الديمقراطية التي أطلقتها قيادة الوطن مترجمة بذلك برنامج فخامة الأخ رئيس الجمهورية وهي تعطي المجالس المحلية في المحافظات قوة دفع نحو المزيد من الحيوية والفعالية في تأديتها دورها ومهامها التنموية والخدمية للنهوض بأوضاع المجتمعات المحلية.

وأكدت الأخت/ سميرة النجار رئيس فرع اللجنة الوطنية للمرأة بالضالع:

أنها " خطوة جادة ومسؤولة وتخدم التنمية في البلاد. لأن توسع صلاحيات الحكم المحلي معناه أن يشارك أبناء المحافظة في صنع القرار ووضع الخطط والبرامج وما يخدم محفظاتهم ويعود عليها بالمنفعة تنموياً وإدارياً.

القرار جزء من برنامج فخامة الأخ رئيس الجمهورية وبرنامج المؤتمر الشعبي العام. وهو يمثل تجربة رائدة وفريدة من نوعها على مستوى المنطقة. ولدينا شعور بأنها ستكون اللبنة الأساسية لمستقبل حكم محلي واسع الصلاحيات ومتقدم. وعلينا أن نحسن التعاطي مع هذه التجربة وأن نسهم في إنجاحها كل من موقعه ".

وتؤكد الأخت/ عبير العولقي اتحاد نساء اليمن على أنها (خطوة إيجابية) وتضيف :

"نحن نعرف التخوفات التي كانت تراود الكثيرين من قبل في انتخاب المجالس المحلية عام 2001م ولكن العملية تمت وحققت نجاحات ملموسة.

إن انتخاب المحافظين سيعزز من الدور الاقتصادي للسلطة المحلية وسيساعد على مزيد من الاستقرار السياسي ودفع عجلة التنمية إلى الأمام ".

الوطن والوحدة في خير وعافية

أنيس عبدالله

يغيب بالعمد أو بمعنى آخر تتجاهل بعض الصحف الحزبية والأهلية بعض مشاهد ما يحدث في الوطن العربي والعالم، والجمهورية اليمنية جزء لا يتجزأ من هذا المحيط ... تحجب هذه الصحف وبدوافع خبيثة وخسيسة وبكتابها وبأقلامهم الشريرة والرخيصة مظاهر ما يحدث من غليان وما سمي حراكا امتد من باكستان وما يحصل في مصر من اعتقالات للإخوان المسلمين وملاحقات لهم وحتى غزو قوى التحالف للعراق وما يحدث فيها من مجازر دموية بين مليشيات الصدر وجيش حكومة المالكي وما يحدث في الصومال والجزائر والشيشان وما حدث أخيراً في إقليم التيبت الصيني من فوضى وعصيان تحجب هذه الصحف الحديث أو حتى التطرق من جانب الالتزام الأوربي للنص القانوني والصحافي إلى هذه الأحداث الدولية وللأسف عندما تنشب الحرائق وأعمال الفوضى والنهب وقطع الطرق إقلاق سكينة المواطن في المحافظات والمدن اليمنية كما حصل في ردفان والضالع والحبيلين وطور الباحة تقيم هذه الصحف بالغيامة أو الفهلوة والإثارة وشد مشاعر الناس بالصورة وسرد المعلومات الملفقة والحاقدة على الوطن وبالتحديد ضد الوحدة اليمنية المباركة التي تحققت في 22 مايو 1990م والانتصارات التي رافقتها.

ما حدث في محافظتي لحج والضالع وراحت هذه الصحف وبكتابها ممن يسمون بالنشطاء السياسيين تلعب دوراً قذراً في حق الوطن وتسريب معلومات خاطئة .. تريد استمرار الحرائق وقطع الطرقات وتحطيم الممتلكات العامة هي ظاهرة صحية من وجهة نظرهم ويريدونها أن تستمر وتتواصل.. وإذا تدخلت قوات الأمن للحد من هذه الأعمال التي تحمل طابعاً انفصالياً سيئاً.

ترد هذه الصحف بأنه تجاوز للديمقراطية وحقوق الإنسان .. فأي ديمقراطية وحقوق إنسان في هذه الصورة من الحرائق والمشاهد التي ظهرت على بعض شاشات الفضائيات وبعض الصحف؟ وتعطيل الحياة الاجتماعية ورفع الشعارات ووضع البراميل في منطقة كرش ماذا يعني هذا ؟!! وهل كانت هذه الصحف وكتابها حاضرين قبل الإصدار اليومي ما قبل 22 مايو 1990م ... وبهذا المستوى من التعبير والاعتصام وهذه الأعمال .. لو وجدت مثل هذه الأعمال التي حدثت في الحبيلين وردفان والضالع وطور الباحة إبان فترة الحكم الشمولي للمحافظات الجنوبية والشرقية ... لكان دعاة الاعتصام في مقرفتح .. والصولبان.. والمنصورة .. والغرف المغلقة في معسكرات متنوعة وبالطريقة التي يعرفونها هؤلاء ومن يديرون تلك الأعمال السيئة منهم من يتخذ الخارج مقراً انفصالياً من نفس الفصيلة والصنف. له وآخرون في الداخل وكما يحدث اليوم وبالشفرات وعبر وسائل الهواتف المحمولة والتجمعات في الملتقيات والتصريحات عبر المواقع الإلكترونية.

وأقول لو أقدمت اليمن وهي مسؤولة عن شأنها الداخلي على معالجة أوضاع كهذه وشبيهة بأوضاع حدثت في باكستان وإقليم التيبت في الصين وأعتصامات وتجمعات في مصر وعالجتها وتعاملت معها كما تعاملت تلك البلدان لتأمين سيادتها وأمنها القومي كيف سيكون موقف تلك الصحف النزقة والصفراء ..

الباكستان وهذه وجهة نظري تعاملت بموقف سيادي وعالجت أوضاعها من جانب سيادي ومن منظور أمني قومي ومعلومات متوفرة لجهازها السياسي وتفاعلت بهدوء وانتصرت باكستان وأمنت أجواء الديمقراطية بانتخابات .. كما هو حال الصين التي تستقبل الأولمبياد وقمعت بهدوء وتمرد التبيت وعوضت ما حدث وعبرت عن نفسها بنفسها ودون تدخل في شؤونها الداخلية وكذا الحال في مصر الشقيقة وتعالج كل يوم أرتالا من قوى الإخوان المسلمين وغيرهم وبطريقتها الخاصة.

هذه دول لها سيادتها واليمن دولة لها سيادتها وأمنها القومي وتصرفت بحكمة ولا أنسى أن يغيب من مخيلتي أن كينيا عالجت وضعاً مشابهاً للحفاظ على أمتها ولليمن الحق في معالجة كل الاختلالات وردع كل مؤذ تسول له نفسه المساس بأمن الوطن والمواطن والوحدة فالشمس لا يستطيع أحد أن يردها لتشرق من المغرب.

وهكذا هي الوحدة اليمنية لا يمكن لأ حد أن يمسّها أو يعيدها إلى الماضي وهي محمية بـإرادة اللّه وأبناء الوطن وزعيمه المناضل البطل علي عبداللّه صالح رئيس الجمهورية اليمنية حفظه اللّه ورغم صرخات وبكاء بعض من أساؤوا اللوطن وذبحوا أبناءه في مجزرة بل مجازر 13 يناير 1986م وتغذوا وجبة دسمة دموية أطلقت في صبيحة ذلك التاريخ المشؤوم وأغتالوا رموزه وفروا هاربين .. وهم من صعدوا مواقف وأزمات وصرفوا أموالاً لتنفيذ أعمال تخريبية في محافظتي الضالع ولحج تاريخهم السياسي حافل بالأعمال في الفتنة والفتنة المضادة منذ 26 / يونيو 1978م وما حدث في 13 / يناير / 1986م و 1994م ودورهم القذر في ماسمي بوثيقة العهد والاتفاق واليوم يخرجون بتصريحات مستغلين هذه الظروف لإيذاء الوطن وبعيد عليهم إيذاء الوطن كبعد الأرض والشمس .. وقال موسى جهراً لفرعون وإني أظنّك يافرعون مثبورا فهل يتعظ من خان وطنه وخونه حزبه أن يأذي الوطن مرة أخرى؟ مستحيل.

ديمقراطية يمنية فريدة

بندر محمد دغيش

كانت ولا تزال الديمقراطية هي من أهم المتطلبات الأساسية لكل المجتمعات سواء منها النامية أم المتقدمة، وهنا وفي اليمن هذا البلد النامي كانت الديمقراطية من أهم المتطلبات، ولاسيما أن هذا البلد عانى خلال فترات طويلة جدا منً الزمن وذاق أقسى وأشد أنواع الظلم والدكتاتورية والاضطهاد والتخويف والحرمان وذلك إبان حكم الإمامة الطاغية في شمال هذا الوطن، وتجرع ويلات وأنواع التنكيل في جنوبه المحتل حتى ظن المواطن في هذا الوطن أن مسألة الديمقراطية قد تكون من رابع المستحيلات وكان يحلم ويتمنى ليس أن يختار من يطالب بحقوقه ومن يصرخ معاناته وأن يختار من يمثله في مجلس النواب وحسب، بل أن يجد من يصغي إليه ويسمع قوله وينصفه.

واليوم وبعد أن استجاب القدر وبعد المعاناة جاء الظفر بعد أن تحققت بعزيمة وإرادة كل أبناء هذا الشعب الوحدة الغالية في الثاني والعشرين من مايو 90م توالت الانتصارات وتحققت الأحلام حلماً إثر حلم واستطاع اليمانيون استيعاب كل المتغيرات وتعاملوا مع كل جديد وحديث بثقة وإيمان فريد، واستطاع اليمني إذهال العالم أجمع مع أول انتخابات حرة مباشرة وأمتلك مفاتيح الديمقراطية ودخل بها من أوسع الأبواب فمن الانتخابات النيابية إلى المحلية إلى الرئاسية واليوم ها هو ذا الشعب اليمني على مشارف تجربة أخرى فريدة لم يستطع استيعابها الكثير من شعوب العالم المتقدمة، فها هي ذي اليمن تعلم العالم درساً آخر في الديمقراطية ألا وهي انتخاب محافظي المحافظات في عموم الجمهورية.

وهنا لابد من التوجه بعظيم التحية ووافر الشكر إلى راعي ومؤسس الديمقراطية في بلادنا فخامة الرئيس علي عبداللّه صالح الذي وعد وأوفى وقال وصدق وخطط ونفذوها وها نحن اليوم نلمس ونرى ونسمع ما قرأناه في برنامجه الانتخابي يطبق كلمة بكلمة وحرفا بحرف على أرض الواقع وليس ذلك أبداً بغريب على مثل هذا الرمز، فعهدنا به هكذا من يوم عرفناه فله منا التحية والشكر وعظيم الاحترام وله منا أيضاً الوعد بالوفاء والسمع والطاعة.